

## فى رحاب اهل بيت (ع): الغلو

### كلمه المجمع

إنّ تراث أهل البيت (عليهم السلام) الذى اخترنته مدرستهم وحفظه من الضياع أتباعهم يعبر عن مدرسة جامعة لشتى فروع المعرفة الإسلامية. وقد استطاعت هذه المدرسة أن تربي النفوس المستعدة للاعتراف من هذا المعين، وتقدم للأمة الإسلامية كبار العلماء المحتزين لخطي أهل البيت (عليهم السلام) الرسالية، مستوعبين إثارات وأسئلة شتى المذاهب والاتجاهات الفكرية من داخل الحاضرة الإسلامية وخارجها، مقدّمين لها أمتن الأجوبة والحلول على مدى القرون المتتالية.

وقد بادر المجمع العالمى لأهل البيت (عليهم السلام) - منطلقاً من مسؤولياته التى أخذها على عاتقه - للدفاع عن حريم الرسالة وحقائقها التى ضيّب عليها أرباب الفرق والمذاهب وأصحاب الاتجاهات المناوئة للإسلام، مقتفياً خطي أهل البيت (عليهم السلام) وأتباع مدرستهم الرشيدة التى حرصت فى الرد على التحديات المستمرة، وحاولت أن تبقى على الدوام فى خطّ المواجهة وبالمستوى المطلوب فى كلّ عصر.

إنّ التجارب التى تختزنها كتب علماء مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) فى هذا المضمار فريدة فى نوعها ؛ لأنها ذات رصيد علمى يحتكم إلى العقل والبرهان ويتجنب الهوى والتعصب المذموم، ويخاطب العلماء والمفكرين من ذوىالاختصاص خطاباً يستسيغه العقل وتتقبله الفطرة السليمة.

وقد جاءت محاولة المجمع العالمى لأهل البيت (عليهم السلام) لتقدم لطلاب الحقيقة مرحلة جديدة من هذه التجارب الغنيّة فى باب الحوار والسؤال والرد على الشبهات - التى أثّرت فى عصور سابقة أو تثار اليوم ولا سيّما بدعم من بعض الدوائر الحاكمة على الإسلام والمسلمين من خلال شبكات الانترنت وغيرها - متجنّبة الإثارات المذمومة وحريصة على استشارة العقول

المفكرة والنفوس الطالبة للحق، لتنتفتح على الحقائق التي تقدّمها مدرسة أهل البيت الرسالية للعالم أجمع، في عصر يتكامل فيه العقول ويتواصل النفوس والأرواح بشكل سريع وفريد.

والجدير بالذكر إنّ هذا الأثر (الغلو) قد تمّ تحريره في الطبعات السابقة بقلم الأخ الشيخ عبدالكريم البهبهاني بعدما أعدّت في لجنة خاصة من مجموعة الأفاضل.

ونظراً لإكتشاف بعض النواقص فيه، قامت الهيئة العلمية أيضاً بمراجعته ثانية تحت إشراف لجنة الكتاب في المجمع، وبعد التدقيق وحذف وإضافة بعض المطالب، أعدّ للطباعة من جديد بقلم الأخ الفاضل محمّد العبادي؛ وذلك تنميماً للفائدة.

ومن هنا نشكر كلّ مَنْ ساهم في هذا الأثر، ونرجو له من العليّ القدير أجراً وافراً.

المجمع العالمي لأهل البيت (عليهم السلام)

المعاونية الثقافية

مفهوم الغلو

في الأديان السابقة السماوية وغير السماوية، موارد وأحداث كثيرة وقع فيها الغلو حيث رفع الناس بعض الموجودات (الإنسان وغيره) إلى فوق حدودهم، إلى حدّ الخالق<sup>1</sup>.

كما أنّ التاريخ الإسلامي شهد ظاهرة الغلو في فترات مختلفة منه ولم ينحصر الغلو في مذهب معين، وقبل الخوض في تفاصيل موضوع الغلو، سوف نتعرّض إلى معنى الغلو لغة وإصطلاحاً ليتّضح مفهومه.

## 1 الغلاة، نعمة الله صفى: ص 29.

### الغلو اللغة و اصطلاحاً

الغلو فى اللغة مصدر الفعل غلا يغلو، ومعناه كما يقول الراغب: تجاوز الحدّ 1. وفى المصباح 2: وغلا فى الدين غلوّاً - من باب قعد - تصلّب وشدّد حتى جاوز الحدّ. وفى لسان العرب: وغلا فى الدين الأمر، يغلو غلوّاً: جاوزه حدّه 3.

أمّا فى الإصطلاح فقد عرف الشيخ المفيد الغلاة، وقال: هم الذين نسبوا أمير المؤمنين والأئمة من ذريته (عليهم السلام) إلى الألوهية والنبوة، ووصفهم من الفضل فى الدين والدنيا إلى ما تجاوزوا فيه الحدّ، وخرجوا عن القصد 4.

وفى «الملل والنحل» عرف الشهرستانى الغالية وقال: هم الذين غلوا فى حقّ أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخليقة، وحكموا فيهم بأحكام الإلهية فرّبما شبّوها واحداً من الأئمة بالإله، وربّما شبّوها بالإله بالخلق وهم على طرفى الغلو والتقصير 5.

وقال صاحب «مجمع البحرين»: الغالى من يقول فى أهل البيت (عليهم السلام) ما لا يقولون فى أنفسهم كمنيدعى فيهم النبوة والإلهية 6.

وذكر محمّد رشيد رضا فى تفسير الآية: (... لا تَغْلُوا فى دينكم...) 7 أنّ الغلو: الإفراط وتجاوز الحدّ فى الأمر، فإذا كان فى الدين فهو تجاوز حدّ الوحي المنزل إلى ما تهوى الأنفس؛ كجعل الأنبياء والصالحين أرباباً ينفعون ويضرون... واتّخاذهم لأجل

ذلك آلهة يعبدون فيدعون من دون الله تعالى أو مع الله تعالى، سواء أطلق عليهم لقب الربّ والإله كما فعلت النصارى أم لا، وكشرع عبادات لم يأذن بها الله...»<sup>8</sup>.

فالغلو إذاً هو تجاوز الحدود الشرعية والخروج عن سواء السبيل في عدم التزام الاعتدال فيما قرّره الوحي.

1 مفردات غريب القرآن: ص 364، مادة غلا، دفتر نشر الكتاب.

2 المصباح المنير، الفيومي، ج 2 ص 452 مادة غلا.

3 لسان العرب: ج 15 ص 132، مادة غلا، نشر أدب الحوزة.

4 تصحيح الاعتقاد: ص 131.

5 الملل والنحل: ج 1 ص 173.

6 مجمع البحرين: ج 3 ص 327.

7 سورة النساء: الآية 171 والمائدة آية 77.

8 تفسير المنار: ج 6 ص 488 - 489.

## المقياس فى معرفه الغلو

لكى نحدّد الغلو وإطلاقه على فريق أو مذهب معيّن، لابدّ من اعتماد معايير موضوعية فى وصف حالة معينة بالغلو، وحالة أخرى بالإعتدال، وحالة ثالثة بالوسطية، وهكذا.

وفى ظلّ غياب المقياس السليم أتهمّ التشييع ومدرسة أهل البيت (عليهم السلام) بالغلو، ولكنّا نسأل الذين أصدرُوا هذا الحكم الفاسى عن المقياس الموضوعى الذى اتّخذوه للحكم على هذه المدرسة الأصيلة؟  
وجوابهم على ذلك لابدّ من أن يدور بين افتراضات أربعة لا خامس لها، وهى:

1 - العرف، بأنّ يقال: بأنّ العرف لا يساعد على ما تؤمن به مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) من خصائص الأئمة الاثنى عشر (عليهم السلام)، فالغلو - طبقاً لهذا المقياس - هو ما زاد على العرف.

2 - القياس على منزلة الصّحابة، بأنّ يقال: بأنّ الإيمان بما للأئمة من خصائص مذكورة فى مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) يؤدّى إلى علوّ منزلة الأئمة على منزلة الصّحابة، فالغلو - طبقاً لهذا المقياس - هو الزيادة على منزلة الصّحابة.

3 - ما يفهمه أتباع الخلفاء من الكتاب والسنة، بأنّ يقال: إنّ ما تمنحه مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) للأئمة الاثنى عشر من خصائص، يتنافى مع ما يفهمه أتباع الخلفاء من الكتاب والسنة، فالغلو - طبقاً لهذا المقياس - هو ما خالف فهم علماء أهل السنة.

4 - الكتاب والسنة، بأنّ يقال: بأنّ الكتاب والسنة لم يشتملا على ما يدلّ على هذه الخصائص، فالغلو - طبقاً لهذا المقياس - هو ما خالف الكتاب والسنة.

هذه هي الأسس والمقاييس الموضوعية المحتملة للحكم على مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) بالغلو في الأئمة (عليهم السلام)، وواضح أنّ صحّة هذا الحكم منوطة بمدى صحّة الأساس الذي قام عليه، والمقياس الموضوعي الذي نبع منه.

أما الأساس الأوّل: فلا يركن إليه إنسان من أهل الدين والإيمان، ولعلّه يعتمد بعض من يعتبر الدين مرحلة أسطورية في تاريخ البشرية، فمثل هؤلاء لا يقبلون لأيّ إنسان خصائص مثل العصمة والنصّ الإلهي والإلهام، التي تؤمن بها مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) بحقّ الأئمة، ويعتبرونها نوعاً من الغلو الذي هو وليد الذهنية الأسطورية، ولذا فقد لعب المستشرقون دوراً خطيراً في إشاعة هذه الشبهة، عبر مؤلفاتهم التي يتّخذها الكثير من الكتاب في العالم الإسلامي - ومع الأسف الشديد - كمصدر لما يكتبونه بشأن التاريخ الإسلامي، ويستمدّون منها الطعن على فكرة مذهبية لا تروق لهم.

وواضح أنّ الدين لا يقاس بالعرف والطبائع الجارية للأُمور ، وإذا جرى تطبيق هذا المقياس على الإمامة، فإنّه سينجرّ إلى التطبيق على النبوة والأنبياء والكتب السماوية، والمنهج المنطقي للتعامل مع أصحاب هذا المقياس، هو الخوض أولاً في القضية الدينية الكبرى المتمثلة بالتوحيد، فبعدما يتم نقض الدعوى الغربية، القائلة : «بأنّ الدين لا يمثل حقيقة غلوية، وإنما يمثل الإنسان في مرحلة تأريخية كانت متعطشة للأسطورة ، فتولّد الدين لاشباع هذه الحاجة». وحينما يتمّ إثبات التوحيد والدين والوحي كحقائق كونية ما ورائية غلوية، يصبح واضحاً أنّ الدين هو المقياس لتغيير الواقع، ولا يصحّ أن يكون الواقع مقياساً لفهم حقائق الدين، فمصير الأساس الأوّل مرتبط بنتيجة البحث في هذه القضية التي ما لم تبحث أولاً لا يكون تطبيق الأساس الأوّل والعمل بمقتضاه مستنداً إلى دليل منطقي.

وأما الأساس الثاني: فهو مركب من دعويتين لا بدّ من إثباتهما أولاً حتى يصبح الاستناد إلى هذا الأساس كمقياس للغلو، وهما:

الف: إنّ للصحابة منزلة ليس لغيرهم مثلها.

ب : إنَّ الغلو هو : نسبة هذه المنزلة، أو أعلى منها لغير الصحابة.

وما لم يتم إثبات هذين الدعويين لا يعدّ الاستناد إلى الأساس الثاني في تحديد المصاديق الخارجية للغلو صحيحاً ولا منطقياً، وإثباتهما لا بدّ وأن يكون مستنداً إلى الكتاب والسنة الشريفة.

فإن قيل: إنّ مدرسة الخلفاء المتمثّلة بالمذاهب الإسلامية الأربعة قد فهمت من الكتاب والسنة ثبوت هذين الدعويين فيهما، إستناداً إلى بعض الآيات والروايات.

فهذا هو الأساس الثالث، والموقف المنطقي منه هو أنّ ندرس أدلّة هذه المدرسة، ومستندات حكمها على غيرها بالغلو، بمعنى أنّ الأساس الأصيل في الاستدلال والبرهنة إنّما هو نفس الكتاب والسنة، فلا بدّ من مراجعتهما وحلّ مسألة الغلو على أساسهما.

وهكذا يتّضح أنّ الأساس الرابع، المتمثّل بالقول: بأنّ الغلو، هو ما خالف أصل الكتاب والسنة، هو الأساس الصحيح، وطبقاً لهذا الأساس وحده نستطيع أن نطلق وصف الغلو، أو الاعتدال على مدرسة فكرية معينة. وعلى أساسها أيضاً نستطيع أن نناقش شبهة الغلو بالأئمة التي أُطلقت على أتباع مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) فيما يؤمنوا به من خصائص للأئمة الاثني عشر، وهل تنطبق عليهم؟ أم على مدرسة الخلفاء فيما تؤمن به من خصائص للصحابة؟

-----

الغلو بين الفريقين

إنَّ الغلو الذى وقع محلاً للبحث والانتهاام والاهتمام ما كان غلوأ فى العقيدة، أما ما كان غلوأ فى الشريعة، بأن يُزاد فى أحكامها الإلزامية ويُتشدد فى تطبيقها أكثر ممّا هو مرسوم فيها فلم يجرّ البحث فيه إلّا نادراً.

وما شهدته التاريخ الإسلامى هو معركة الآراء والأفكار فى الغلو العقائدى دون الغلو التشريعى. وبحثنا الذى نحن فيه يدور حول هذه المعركة، حيث يتّهم الشيعة وأتباع مدرسة أهل البيت بالغلو فى الأئمة غلوأ عقائدياً.

ولكى ندرس هذه المسألة دراسة كافية ومستوعبة وعميقة لابدّ وأن نستذكر أولاً أنّ المقصود بالعقيدة الإسلامية هو الأصول الثلاثة المعروفة: التوحيد، والنبوة، والمعاد، والأصل الثالث المتمثّل بالمعاد لابدّ وأن يخرج من البحث، إذ لا يتصوّر وقوع الغلو فيه، فيبقى من العقيدة أمران: التوحيد والنبوة.

اهل بيت (ع) عباد المكرمون

إنّ مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) تحارب فكرة تأليه البشر من خلال التركيز على صفة العبودية<sup>1</sup>.

قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «أنا عبد الله وأخو رسوله»<sup>2</sup>.

وقال الإمام الرضا (عليه السلام): «بالعبودية لله عزّ وجلّ افتخر»<sup>3</sup>.



إنَّ أئمة أهل البيت (عليهم السلام) كانوا يرشدون شيعتهم إلى طريق التوحيد الخالص، ففي مسألة للشيعة إلى الإمام المهدي (عليه السلام) حول أئمة أهل البيت (عليهم السلام) خرج إليهم توقيع نسخته: «إنَّ الله هو الذى خلق الأجسام وقسم الأرزاق، لأنَّه ليس بجسم ولا حال فى جسم ليس كمثله شىء وهو السميع العليم. فأما الأئمة (عليهم السلام) فإنَّهم يسألون الله فيخلق، ويسألوه فيرزق إيجاباً لمسألتهم وإعظماً لحقهم»<sup>4</sup>.

إنَّ أئمة أهل البيت ذموا الذين ينسبون إليهم التفويض بنحو الاستقلال، وهم يسألون الله أن يرزق فينزل الرزق بإذنه فهم ينفون أنَّهم يرزقون بغير إذنه تعالى، بل إنَّ إرادتهم تابعة لإرادته تعالى كما ورد فى الحديث: «قلوبنا أوعية لمشيئة الله فإذا شاء شئنا»<sup>5</sup>.

أما مسألة علم الأئمة (عليهم السلام) بالغيب وعدَّ ذلك من الغلو فليس الأمر بالشكل الذى يصوره المخالفون لأهل البيت، فقد ورد فى الدعاء: «يا من لا يعلم الغيب إلَّا هو... يا من لا يدبّر الأمر إلَّا هو.. يا من لا ييسط الرزق إلَّا هو... يا من لا يحيى الموتى إلَّا هو سبحانه...»<sup>6</sup>.

ففى الدعاء انحصار علم الغيب بالله تعالى، وينفى علم الغيب لغيره تعالى بالاستقلال وبلا تعليمه، بقرينة تدبير الأمور والرزق والإحياء والإماتة، فمع كونها منحصرة بالله تعالى فقد فوضها الله تعالى للملائكة وجبرائيل والأنبياء<sup>7</sup> فقد قال تعالى: (فَالْمُذَبِّرَاتِ أُمراً)<sup>8</sup> يعنى الملائكة بعضها أوكل إليها الله أمر الإماتة وبعضهم أوكل إليه أمر الريح وهكذا.

إنَّ أئمة أهل البيت (عليهم السلام) عند الشيعة لا يخرجون عن ناموس البشر فهم مخلوقون مرزوقون مربوبون؛ وأما الاعتقاد فيهم بأنَّ الله منحهم مواهب جليلة، وصفات نبيلة، لا يبلغ مداها ولا يعرف كنهها، فليس من الغلو فى شىء إذ لا يلزم من ذلك خروجهم عن البشرية، أو مشاركتهم لله سبحانه فى شىء من صفاته الخاصة<sup>9</sup>.

وبناءً عليه لنا أن نسأل أولاً: هل أن الغرض من هذه الشبهة أن مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) تعطى حدّ الربوبية للأئمة وتضفى عليهم خصائص الألوهية؟ أم الغرض منها أن هذه المدرسة تجعل الأئمة بمرتبة الرسول (صلى الله عليه وآله) ومنزلته؟ أم الغرض أنها تجعلهم في مرتبة وسطى أدنى من مرتبة الرسول، وأعلى من مرتبة سائر الأئمة؟

وواضح أن مفهوم الغلو يتحقق بثبوت الفرض الأول، إذ لا يصح إعطاء حد الربوبية وخصائص الألوهية لأحد من البشر، كما أنه يتحقق بثبوت الفرض الثاني لقيام إجماع المسلمين على أن الرسول (صلى الله عليه وآله) أشرف الخلق أجمعين من الأولين والآخرين.

أما الفرض الثالث فلا يتحقق الغلو بثبوت، فلو آمنت مدرسة إسلامية طبقاً لأدلة من الكتاب والسنة على أن هناك منزلة وسطى أدنى من منزلة الرسول (صلى الله عليه وآله) وأعلى من منزلة سائر الأئمة، وأن هذه المنزلة قد أعطيت لأفراد معينين، لا يعدّ مثل هذا الإيمان غلوّاً لأنّه لا يتعدّى حدّ النبوة والألوهية، وإذا كان مثل هذا الإيمان غلوّاً فلا بدّ من أن نعدّ جميع المسلمين غُلاة، لأنّهم جميعاً قد آمنوا بوجود هذه المنزلة، سوى أنّهم اختلفوا في أن هذه المنزلة هي لصحابة الرسول (صلى الله عليه وآله) أم لأهل بيته؟

وبعد هذا لنا أن نأتى إلى الفروض الثلاثة وندرسها بنحوٍ من التفصيل والاستيعاب.

---

1 دور العقيدة في بناء الإنسان: ص 17 .

2 الخصال، الشيخ الصدوق: ص 402، عيون أخبار الرضا عليه السلام : ج 1 ص 68 ح 262.

3 عيون أخبار الرضا عليه السلام : ج 1 ص 151، ح 3 (باب السبب الذي من أجله قبل الرضا (عليه السلام) ولاية العهد).

4 الغيبة، الشيخ الطوسي: ص 294 ح 248، الاحتجاج: ج 2 ص 284.

5 الغيبة، الشيخ الطوسي: ص 246 - 247 ح 216، الخرائج والجرائح: ج 1 ص 459 ح 4.

6 المصباح، الكفعمي: ص 259.

7 الولاية التكوينية: ص 268.

8 سورة النازعات، الآية 5 .

9 علم الإمام: ص 76.

اما الفرض الاول و الثانى

فمما لا شك فيه أنّ التاريخ الإسلامى قد شهد فى قرونه الثلاثة الأولى حركات فكرية مغالية قامت على أركان ثلاثة هى:

1 - إضفاء صفة الألوهية على بعض الأشخاص، فهناك من آمن بألوهية الإمام علىّ، وهناك من آمن بألوهية بعض أئمة أهل

البيت (عليهم السلام)، ومنهم من آمن بألوهية محمّد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، ومنهم من آمن بألوهية أبى الخطاب محمّد

بن أبى زينب مولى بنى أسد بالكوفة، ومنهم من آمن بألوهية أشخاص آخرين ذكرتهم المصادر المختصة بالملل والنحل<sup>1</sup>.

2 - إضفاء صفة النبوة على بعض الأشخاص، كالغرابية المعتقدين بنبوة الإمام عليّ (عليه السلام)، وأنّ الوحي قد أخطأ ونزل على النبيّ محمد (صلّى الله عليه وآله)، وهناك من قال بنبوة المغيرة بن سعيد مولى بجيلة بالكوفة، وهناك من قال بنبوة بيان بن سمعان التميمي<sup>2</sup>.

### 3 - إسقاط التكاليف الشرعية، كما ذهب إلى ذلك بعض الصوفية<sup>3</sup>.

وهذا كلّ غلو واضح، وقد حاربه الأئمة الأطهار (عليهم السلام) محاربة لا هوادة فيها، وتبرّأوا من دعائه ولعنوهم، ودعوا إلى البراءة منهم، ومصادر التراث الإمامي مملوءة بالأحاديث المروية عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في ذلك، بل إنهم (عليهم السلام) لم يكتفوا بذلك، وإنّما أعطوا لأتباعهم قواعد عامّة لاستخلاص الحديث الصحيح، وتمييزه عن الحديث السقيم، الذي قد يدسّه الغلاة وينسبونه إلى النبيّ (صلّى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) زوراً وبهتاناً، فهذا هشام بن الحكم ينقل عن الإمام الصادق (عليه السلام)، أنه قال: «لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة، فإنّ المغيرة بن سعيد لعنه الله دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربّنا تعالى وسنة نبيّنا (صلّى الله عليه وآله)»<sup>4</sup>.

ومصادرنا الكلامية في أقوال علماء الإمامية في الغلو قد اتّفقت كلمتها على كفر الغلاة والمفوضة ونجاستهم، والبراءة منهم وبيّنوا كذبهم في العديد من كتبهم الكلامية، وإليك نماذج من أقوال علمائنا الصريحة في ذلك<sup>5</sup>:

1 - قال الشيخ الصدوق (ره): اعتقادنا في الغلاة والمفوضة أنّهم كفّار بالله تعالى، وأنّهم أشرّ من اليهود والنصارى والمجوس والقدرية والحروية، ومن جميع أهل البدع والأهواء والمضلة<sup>6</sup>.

2 - وقال الشيخ المفيد (ره): الغلاة من المتظاهرين بالإسلام، هم الذين نسبوا أمير المؤمنين والأئمة من ذريته (عليهم السلام) إلى الألوهية والنبوة... وهم ضلال كفار، حكم فيهم أمير المؤمنين بالقتل والتحريق بالنار، وقضت الأئمة (عليهم السلام) عليهم بالإكفار والخروج عن الإسلام<sup>7</sup>.

3 - وقال الشيخ كاشف الغطاء (ره) في معرض حديثه عن الغلاة ومقالاتهم: أما الشيعة الإمامية وأئمتهم (عليهم السلام) فيبرأون من تلك المقالات، ويعدونها من أشنع الكفر والضلالات، وليس دينهم إلا التوحيد المحض، وتنزيه الخالق عن كل مشابهة للمخلوق<sup>8</sup>.

4 - وقال الشيخ المظفر (رضي الله عنه): (لا نعتقد في أئمتنا (عليهم السلام) ما يعتقد الغلاة والحلوليون (كبرت كلمة تخرج من أفواههم) بل عقيدتنا الخاصة أنهم بشر مثلنا، لهم ما لنا، وعليهم ما علينا، وإنما هم عباد مكرمون، اختصهم الله تعالى بكرامته، وحباهم بولايته، إذ كانوا في أعلى درجات الكمال اللاتقة في البشر من العلم والتقوى والشجاعة والكرم والعفة وجميع الأخلاق الفاضلة والصفات الحميدة، لا يدانيهم أحد من البشر فيما اختصوا به<sup>9</sup>.

كما أن مصادر الفقه الإمامي قد اتفقت أيضاً على كفر الغلاة والمفوضة ونجاستهم، نظير الشهيدان في اللمعة الدمشقية وشرحها<sup>10</sup>، والسيّد اليزدي في العروة الوثقى<sup>11</sup>، ونقل السيّد الحكيم في مستمسك العروة الوثقى الإجماع على ذلك<sup>12</sup>.

وإذا تتبع الباحث فهارس التراث الإمامي، كالذريعة إلى تصانيف الشيعة للشيخ آقا بزرك الطهراني، عثر فيها على عشرات المؤلفات التي صنّفها أصحاب الأئمة (عليهم السلام)، في القرون الثلاثة الأولى، في ذم الغلاة والبراءة منهم وبيان الحكم الشرعي بشأنهم.

ورغم هذا الموقف الحازم الذى وقفه الأئمة (عليهم السلام) وأصحابهم وفقهاء مدرستهم قديماً وحديثاً ضد الغلو والغلاة، مع ذلك نجد الأقلام العائرة الفاترة نسبت ، ولا زال بعضها ينسب الغلو والغلاة إلى التشيع، متشبثين بنصوص يعثرون عليها فى التراث الحديثى الإمامى يُشَم منها رائحة الغلو فيعتبرونها أدلة قاطعة على ذلك، وهى نصوص يدور أمرها بين إحتمالين، فإما أنّها تتحدث عن عصمة الأئمة (عليهم السلام) ومنزلتهم الرفيعة عند الله، وهى المنزلة التالية لمقام الرسول (صلى الله عليه وآله) ، المشتتة على خصوصيات تأبى مدرسة الخلفاء عن التسليم لها فتعدّها من الغلو، وهو حكم بلا دليل كما سيوضح فى مناقشتنا للفرض الثالث، وإما أنّها نصوص مغالية فعلاً قد إندست فى التراث الإمامى وغير الإمامى، وهى مما نجح خط الغلو فى دسّه فيه رغم براءة الشيعة منه براءة تامة.

ولذا فعلى الباحث المخالف أن يلتفت إلى أن مذهب أهل البيت (عليهم السلام) وتلافياً منه لحالة الضعف هذه وسائر حالات الضعف التى فرضت نفسها على التراث الحديثى الإسلامى بكل مدارسه الفقهية والكلامية، كالإسرائيليات التى اخترقت التراث الإسلامى عامة - كما نلاحظه فى تفاسير إخواننا أهل السنة وجوامعهم الحديثية بشكل خاص - لا يعتبر كلّ ما يمتلكه من تراث حديثى صحيحاً ومعتبراً، بل يرى فيه ما هو صحيح ومعتبر يجب التديّن والتمسك به، وفيه ما هو ردىء وضعيف لا يوجب علماً ولا عملاً، ولا يتخذ دليلاً على شىء من أصول الدين ولا فروعه. وفى ظلّ حالة كهذه، ولأجل مواجهة آثارها السلبية على الإسلام - عقيدة وشريعة - آمنت مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) بضرورة إخضاع التراث الإسلامى لعملية نقد وتمحيص شديدين من أجل الحصول على أحاديث صحيحة يمكن الاعتماد عليها كأدلة فيما بين العبد وربّه.

وكون الحديث مُدَوّنًا فى الكافى أو التهذيب أو بحار الأنوار لا يعد دليلاً على صحته، بل لا يعد دليلاً على أنّ العلماء الأعظم من أقطاب المذهب الذين دوّنوه فى موسوعاتهم كانوا يعتبرونه صحيحاً؛ فإن هدفهم (رحمهم الله) من الجمع والتدوين لم يكن بيان الحجج والأدلة والاستنباط والبرهنة، وإنّما كان هدفهم حفظ التراث من الضياع والحيولة دون إندثاره. ولذا فمن الممكن العثور

على بعض النصوص المدسوسة المنسوبة إلى أهل البيت زوراً وبهتاناً، وفي حالة كهذه ليس من الإنصاف أن يحكم على المذهب  
إستناداً إلى نصوص من هذا القبيل، خاصة وأنّ التراث الحديثي للمذاهب الأربعة يشتمل على نسبة أعلى من الإسرائيليات  
والموضوعات والأخبار الزائفة.

وإذا شئنا المقارنة بين المدرستين، فإنّ مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) أكثر حصانة من تسلّل الدسّ والتحرّيف إليها، لأنّها لم  
تسلّم بصحّة أى كتاب أو مصدر من مصادر الأحاديث، وليس شيئاً منها مستثنى عن التمهّيص والتحقيق والمناقشة، والحديث  
الصحيح عندها هو الذى تثبت صحته بعد مراحل عسيرة من النقد والتقويم.

بينما سلّمت مدرسة المذاهب الأربعة بصحة أكثر روايات صحيح البخارى، وصحيح مسلم، رغم وهن الكثير من أخبارهما،  
ودلالة الكثير منها على أباطيل كالتشبيه والتجسيم لله سبحانه وتعالى، ورغم اشتهاى الكثير من رواتهما بالضعف والوضع  
والكذب<sup>13</sup>، وعلى فرض أنّ بعض الأحاديث كانت متوفرة على شرائط الحجية من جهة السند ووثاقة الرواة، فإن كان متنها  
يتضمن مخالفة قطعية للقرآن الكريم فى جهة من الجهات - ومنها الغلو ونحوه - وبأبى الحمل على وجه صحيح، فمن مقررات  
مذهبنا الثابتة والقطعية فى مثل هذه الحالة عدم العمل بهذا الحديث، لقول أئمتنا (عليهم السلام) : «ما لم يوافق كتاب الله فهو  
زخرف»<sup>14</sup>.

---

1الفصل فى الملل والأهواء والنحل: ج4 ص186 - 188.

2المصدر السابق : ص183 - 186.

3المصدر السابق: ج4 ص188.

4رجال الكشي : ج 3 ص 489 ح 401.

5يستفاد من كتاب: مودة أهل البيت عليهم السلام : ص 131 - 132.

6اعتقادات الصدوق: ص 97.

7تصحيح الاعتقاد: ص 131.

8أصل الشيعة وأصولها: ص 177.

9عقائد الإمامية: عقيدتنا في الأئمة: ص 73 - 74.

10شرح اللمعة الدمشقية: ج 3 ص 180.

11العروة الوثقى: ج 1 ص 145، المسألة 2.

12مستمسك العروة الوثقى: ج 1 ص 386.

13راجع رجال السنة للمظفر .

14أصول الكافي: ج 1 ص 69 ح 3 باب الأخذ بالسنة.

و اما الفرض الثالث



فمما لا شك فيه أن التاريخ الإسلامي قد شهد في قرونه الثلاثة الأولى حركات فكرية مغالية قامت على أركان ثلاثة هي:

1 - إضفاء صفة الألوهية على بعض الأشخاص، فهناك من آمن بألوهية الإمام عليّ، وهناك من آمن بألوهية بعض أئمة أهل البيت (عليهم السلام)، ومنهم من آمن بألوهية محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، ومنهم من آمن بألوهية أبي الخطاب محمد بن أبي زينب مولى بنى أسد بالكوفة، ومنهم من آمن بألوهية أشخاص آخرين ذكرتهم المصادر المختصة بالملل والنحل<sup>1</sup>.

2 - إضفاء صفة النبوة على بعض الأشخاص، كالغرابية المعتقدين بنبوة الإمام عليّ (عليه السلام)، وأنّ الوحي قد أخطأ ونزل على النبيّ محمد (صلّى الله عليه وآله)، وهناك من قال بنبوة المغيرة بن سعيد مولى بجيلة بالكوفة، وهناك من قال بنبوة بيان بن سمعان التميمي<sup>2</sup>.

3 - إسقاط التكاليف الشرعية، كما ذهب إلى ذلك بعض الصوفية<sup>3</sup>.

وهذا كلّ غلو واضح، وقد حاربه الأئمة الأطهار (عليهم السلام) محاربة لا هوادة فيها، وتبرّأوا من دعائه ولعنوهم، ودعوا إلى البراءة منهم، ومصادر التراث الإمامي مملوءة بالأحاديث المروية عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في ذلك، بل إنهم (عليهم السلام) لم يكتفوا بذلك، وإنّما أعطوا لأتباعهم قواعد عامّة لاستخلاص الحديث الصحيح، وتمييزه عن الحديث السقيم، الذي قد يدسّه الغلاة وينسبونه إلى النبيّ (صلّى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) زوراً وبهتاناً، فهذا هشام بن الحكم ينقل عن الإمام الصادق (عليه السلام)، أنه قال: «لا تقبلوا علينا حديثاً إلا ما وافق القرآن والسنة أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة، فإن المغيرة بن سعيد لعنه الله دسّ في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا (صلّى الله عليه وآله)»<sup>4</sup>.

ومصادرنا الكلامية في أقوال علماء الإمامية في الغلو قد اتفقت كلمتها على كفر الغلاة والمفوضة ونجاستهم، والبراءة منهم وبينوا كذبهم في العديد من كتبهم الكلامية، وإليك نماذج من أقوال علمائنا الصريحة في ذلك 5:

1 - قال الشيخ الصدوق (ره): اعتقادنا في الغلاة والمفوضة أنهم كفّار بالله تعالى، وأنهم أشرّ من اليهود والنصارى والمجوس والقدرية والحروية، ومن جميع أهل البدع والأهواء والمضلة 6.

2 - وقال الشيخ المفيد (ره): الغلاة من المتظاهرين بالإسلام، هم الذين نسبوا أمير المؤمنين والأئمة من ذريته (عليهم السلام) إلى الألوهية والنبوة... وهم ضالّ كفّار، حكم فيهم أمير المؤمنين بالقتل والتحريق بالنار، وقضت الأئمة (عليهم السلام) عليهم بالإكفار والخروج عن الإسلام 7.

3 - وقال الشيخ كاشف الغطاء (ره) في معرض حديثه عن الغلاة ومقالاتهم: أمّا الشيعة الإمامية وأئمتهم (عليهم السلام) فيبرأون من تلك المقالات، ويعدّونها من أشنع الكفر والضلالات، وليس دينهم إلّا التوحيد المحض، وتنزيه الخالق عن كلّ مشابهة للمخلوق 8.

4 - وقال الشيخ المظفر (رضي الله عنه): (لا نعتقد في أئمتنا (عليهم السلام) ما يعتقد الغلاة والحلوليون (كَبُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ) بل عقيدتنا الخاصة أنهم بشر مثلنا، لهم ما لنا، وعليهم ما علينا، وإنّما هم عباد مكرمون، اختصّهم الله تعالى بكرامته، وحباهم بولايته، إذ كانوا في أعلى درجات الكمال اللاتقة في البشر من العلم والتقوى والشجاعة والكرم والعفة وجميع الأخلاق الفاضلة والصفات الحميدة، لا يدانيهم أحد من البشر فيما اختصّوا به 9.

كما أنّ مصادر الفقه الإمامي قد اتفقت أيضاً على كفر الغلاة والمفوضة ونجاستهم، نظير الشهيدان في اللمعة الدمشقية وشرحها 10، والسيد الزيدى في العروة الوثقى 11، ونقل السيّد الحكيم في مستمسك العروة الوثقى الإجماع على ذلك 12.

وإذا تتبّع الباحث فهارس التراث الإمامي، كالذريعة إلى تصانيف الشيعة للشيخ آقا بزرك الطهراني، عثر فيها على عشرات المؤلفات التي صنّفها أصحاب الأئمة (عليهم السلام)، في القرون الثلاثة الأولى، في ذم الغلاة والبراءة منهم وبيان الحكم الشرعي بشأنهم.

ورغم هذا الموقف الحازم الذي وقفه الأئمة (عليهم السلام) وأصحابهم وفقهاء مدرستهم قديماً وحديثاً ضد الغلو والغلاة، مع ذلك نجد الأقلام العائرة الفاترة نسبت، ولا زال بعضها ينسب الغلو والغلاة إلى التشيع، متشبثين بنصوص يعثرون عليها في التراث الحديثي الإمامي يُشَم منها رائحة الغلو فيعتبرونها أدلة قاطعة على ذلك، وهي نصوص يدور أمرها بين إحتمالين، فإما أنّها تتحدث عن عصمة الأئمة (عليهم السلام) ومنزلتهم الرفيعة عند الله، وهي المنزلة التالية لمقام الرسول (صلى الله عليه وآله) ، المشتملة على خصوصيات تأبى مدرسة الخلفاء عن التسليم لها فتعدّها من الغلو، وهو حكم بلا دليل كما سيوضح في مناقشتنا للفرض الثالث، وإما أنّها نصوص مغالية فعلاً قد إندست في التراث الإمامي وغير الإمامي، وهي مما نجح خط الغلو في دسّه فيه رغم براءة الشيعة منه براءة تامة.

ولذا فعلى الباحث المخالف أن يلتفت إلى أن مذهب أهل البيت (عليهم السلام) وتلافياً منه لحالة الضعف هذه وسائر حالات الضعف التي فرضت نفسها على التراث الحديثي الإسلامي بكل مدارسه الفقهية والكلامية، كالإسرائيليات التي اخترقت التراث الإسلامي عامة - كما نلاحظه في تفاسير إخواننا أهل السنة وجوامعهم الحديثية بشكل خاص - لا يعتبر كلّ ما يمتلكه من تراث حديثي صحيحاً ومعتبراً، بل يرى فيه ما هو صحيح ومعتبر يجب التدبّر والتمسك به، وفيه ما هو رديء وضعيف لا يوجب علماً ولا عملاً، ولا يتخذ دليلاً على شيء من أصول الدين ولا فروعه. وفي ظلّ حالة كهذه، ولأجل مواجهة آثارها السلبية على الإسلام - عقيدة وشرعية - آمنت مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) بضرورة إخضاع التراث الإسلامي لعملية نقد وتمحيص شديدين من أجل الحصول على أحاديث صحيحة يمكن الاعتماد عليها كأدلة فيما بين العبد وربّه.

وكون الحديث مُدَوَّنًا في الكافي أو التهذيب أو بحار الأنوار لا يعد دليلاً على صحته، بل لا يعد دليلاً على أنَّ العلماء الأعظم من أقطاب المذهب الذين دَوَّنوه في موسوعاتهم كانوا يعتبرونه صحيحاً؛ فإن هدفهم (رحمهم الله) من الجمع والتدوين لم يكن بيان الحجج والأدلة والاستنباط والبرهنة، وإنَّما كان هدفهم حفظ التراث من الضياع والحيولة دون إندثاره. ولذا فمن الممكن العثور على بعض النصوص المدسوسة المنسوبة إلى أهل البيت زوراً وبهتاناً، وفي حالة كهذه ليس من الإنصاف أن يحكم على المذهب إستناداً إلى نصوص من هذا القبيل، خاصة وأنَّ التراث الحديثي للمذاهب الأربعة يشتمل على نسبة أعلى من الإسرائيليات والموضوعات والأخبار الزائفة.

وإذا شئنا المقارنة بين المدرستين، فإنَّ مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) أكثر حصانة من تسَلُّ الدسِّ والتحرif إليها، لأنَّها لم تسَلِّم بصحَّة أى كتاب أو مصدر من مصادر الأحاديث، وليس شيئاً منها مستثنى عن التمهيص والتحقيق والمناقشة، والحديث الصحيح عندها هو الذى تثبت صحته بعد مراحل عسيرة من النقد والتقويم.

بينما سلَّمت مدرسة المذاهب الأربعة بصحَّة أكثر روايات صحيح البخارى، وصحيح مسلم، رغم وهن الكثير من أخبارهما، ودلالة الكثير منها على أباطيل كالتشبيه والتجسيم لله سبحانه وتعالى، ورغم اشتهاار الكثير من رواتهما بالضعف والوضع والكذب<sup>13</sup>، وعلى فرض أنَّ بعض الأحاديث كانت متوفرة على شرائط الحجية من جهة السند ووثاقة الرواة، فإنَّ كان متنها يتضمن مخالفة قطعية للقرآن الكريم فى جهة من الجهات - ومنها الغلو ونحوه - وبأبى الحمل على وجه صحيح، فمن مقررات مذهبنا الثابتة والقطعية فى مثل هذه الحالة عدم العمل بهذا الحديث، لقول أئمَّتنا (عليهم السلام) : «ما لم يوافق كتاب الله فهو زخرف»<sup>14</sup>.

-----

1الفصل فى الملل والأهواء والنحل: ج4 ص 186 - 188.

2المصدر السابق : ص 183 - 186.

3المصدر السابق: ج4 ص 188.

4رجال الكشى : ج3 ص 489 ح 401.

5يستفاد من كتاب: مودّة أهل البيت عليهم السلام : ص 131 - 132.

6اعتقادات الصدوق: ص 97.

7تصحيح الاعتقاد: ص 131.

8أصل الشيعة وأصولها: ص 177.

9عقائد الإمامية: عقيدتنا فى الأئمة: ص 73 - 74.

10شرح اللمعة الدمشقية: ج3 ص 180.

11العروة الوثقى: ج1 ص 145، المسألة 2.

12مستمسك العروة الوثقى: ج1 ص 386.

13راجع رجال السنّة للمظفر .

## الخلاصة

والخلاصة التي نخرج بها من هذا البحث هي:

1 - إنَّ الكتاب والسنة لا يدلان على أنَّ هناك مكانة خاصة لكل من حمل وصف الصحبة للنبي (صلى الله عليه وآله)، وكيف يكون ذلك في شريعة مقياسها الثابت هو الإيمان والعمل الصالح والتقوى، فإن كانت صحبة صاحب النبي مقرونة بهذه المعاني، وكان محافظاً عليها حتى آخر عمره كان مستحقاً لهذه المكانة، وإلا فلا، وحينئذٍ فمثل هذه المكانة لا يمكن إثباتها لكل الصحابة، والمقطوع به أنَّ جملةً منهم لا يستحقونها بنص القرآن الكريم كما مرّ.

2 - إنَّ ثبوت هذه المكانة لمن استحقها من الصحابة لا تدلُّ على استحقاقه لخلافة الرسول وتولّي قيادة التجربة الإسلامية من بعده، فقد يرضى الأب عن ابنه بلحاظ خصوصيات معينة، ولكنه في الوقت نفسه لا يراه مؤهلاً لتفويض مسؤولية الأسرة والممتلكات إليه من بعده. فالرضا عن الشخص لا يستلزم استعداده لتفويض شؤون الرسالة والأمة والتجربة إليه.

فإنَّ مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) تؤمن بثبوت مجموعة من الفضائل لبعض صحابة النبي (صلى الله عليه وآله)، وتناقش في تعميم هذه الفضائل لكل من صحب النبي (صلى الله عليه وآله)، ولا تؤمن بأنَّ هذه الفضائل وحدها هي الأساس في استحقاق الإمامة والخلافة. فتعميم الفضائل إفراط وغلو، وإتخاذها أساساً في الإمامة والخلافة تفریط.

3 - ومن هنا آمنت هذه المدرسة بأن الإمامة والخلافة لا تقام إلا على أعلى المؤهلات التي يمكن للإنسان أن يحوزها، ويمكن للسماء أن تفيضها، وهي العصمة والنصّ والوصية والأفضلية في العلم، فليس هناك غلو في فضائل الأفراد، وإنما هو تحفظ شديد على موقع خطير في رسالة سماوية خاتمة لا رسالة بعدها.

ومن هنا قال الإمام عليّ (عليه السلام) في حقّ أهل البيت (عليهم السلام) :

«لا يُقاس بآل محمد (صلى الله عليه و آله) من هذه الأمة أحد، ولا يسوّى بهم... هم أساس الدين وعماد اليقين... ولهم خصائص حقّ الولاية، وفيهم الوصية والوراثة»<sup>1</sup>.

1 نهج البلاغة: نهاية الخطبة الثانية.

فهرس المصادر

القرآن الكريم.

1 - أحكام القرآن، الجصاص المتوفى (370 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1 (1415 هـ).

2 - أمالي الصدوق، الشيخ الصدوق المتوفى (381 هـ)، مؤسسة البعثة، قم، ط 1 (1417 هـ).

3 - اختيار معرفة الرجال، الشيخ محمد بن الحسن الطوسي المتوفى (460 هـ)، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)، قم.

4 - الاعتقادات في دين الإمامية، الشيخ الصدوق المتوفى (381 هـ)، تحقيق عصام عبدالسيّد، دار المفيد للطباعة، بيروت ط 2 (1414 هـ).

5 - الاحتجاج، الشيخ الطبرسي المتوفى (548 هـ)، تحقيق السيّد محمّد باقر الخرسان، دار النعمان للطباعة والنشر، النجف الأشرف، سنة الطبع (1386 هـ / 1966م).

6 - أصل الشيعة وأصولها، الشيخ محمّد حسن كاشف الغطاء المتوفى (1373 هـ)، تحقيق علاء آل جعفر، مؤسسة الإمام عليّ (عليه السلام)، ط 1 (1415 هـ).

7 - بحار الأنوار، العلامة محمّد باقر المجلسي المتوفى (1111 هـ)، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط 2 (1403 هـ).

8 - البداية والنهاية، ابن كثير الدمشقي المتوفى (774هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 1 (1408هـ).

9 - تفسير المنار، محمّد رشيد رضا المتوفى (1354 هـ)، دار المعرفة، بيروت، ط 2.

10 - تصحيح الاعتقاد، الشيخ محمّد بن محمّد بن النعمان الملقّب بـ (المفيد) المتوفى (413 هـ)، دار المفيد للطباعة، بيروت، ط 2 (1414 هـ).

11 - الخصال، الشيخ الصدوق المتوفى (381 هـ)، تحقيق عليّ أكبر غفاري، منشورات جامعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم سنة الطبع (1403 هـ).

12 - الخرائج والجرائح، قطب الدين الراوندي المتوفى (573هـ)، مؤسسة الإمام المهدي (عليه السلام)، قم، ط 1 (1409 هـ).



- 13 - دور العقيدة في بناء الإنسان، تأليف وإصدار مركز الرسالة، قم، ط 1 (1418 هـ).
- 14 - الروضة البهية، الشهيد الثاني المتوفى (965 هـ)، مكتبة السيد المرعشي، قم.
- 15 - السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن عليّ البيهقي المتوفى (458 هـ)، دار الفكر - بيروت .
- 16 - سنن الترمذی، الترمذی المتوفى (279 هـ)، دار الفكر، بيروت، ط 2 (1403 هـ).
- 17 - صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري المتوفى (256 هـ)، دار الفكر - بيروت ط سنة (1401 هـ).
- 18 - صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج ابن مسلم النيسابوري المتوفى (261 هـ)، دار الفكر - بيروت .
- 19 - عيون أخبار الرضا (عليه السلام)، الشيخ الصدوق المتوفى (381 هـ)، تحقيق الشيخ حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، سنة الطبع (1404 هـ).
- 20 - علم الإمام، الشيخ محمد حسين المظفر المتوفى (معاصر)، دار الزهراء للطباعة والنشر، بيروت، ط 2 (1402 هـ).
- 21 - عقائد الإمامية، الشيخ محمد رضا المظفر المتوفى (1383 هـ)، تحقيق الدكتور حامد حفني داود، إنتشارات أنصاريان.
- 22 - العروة الوثقى، السيد محمد كاظم اليزدي المتوفى (1337 هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط 1 (1417 هـ).
- 23 - الغدير، العلامة الأميني المتوفى (1392 هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 4 (1397 هـ).
- 24 - الغيبة، الشيخ محمد بن الحسن الطوسي المتوفى (460 هـ)، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ط 1 (1411 هـ).

25 - الغلاة، الدكتور نعمة الله صفري فروشاني، مؤسسة نشر الآستانة في القدس الرضوى، مشهد - إيران، ط 1 (1378ش) .

26 - الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم الأندلسي المتوفى (456 هـ)، دار صادر، بيروت.

27 - فضائل الصحابة، النسائي المتوفى (303 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

28 - الكافي، الشيخ محمد بن يعقوب الكليني المتوفى (329 هـ)، تحقيق علي أكبر غفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط 5 (1363 ش).

29 - لسان العرب، ابن منظور الأفریقی المتوفى (711 هـ)، نشر أدب الحوزة، قم، ط (1405 هـ).

30 - مسند أحمد، أحمد بن حنبل المتوفى (241 هـ)، دار صادر - بيروت .

31 - مستمسك العروة الوثقى، السيد محسن الحكيم المتوفى (1390 هـ)، مكتبة السيد المرعشي النجفي، قم، سنة الطبع (1404 هـ).

32 - الميزان في تفسير القرآن، السيد محمد حسين الطباطبائي المتوفى (1402 هـ)، منشورات جماعة المدرسين، قم.

33 - المستدرک علی الصحیحین، الحاكم النيسابوري المتوفى (405 هـ)، دار المعرفة، بيروت.

34 - مفردات غريب القرآن، الراغب الإصفهاني المتوفى (502 هـ)، دفتر نشر الكتاب، ط 2 (1404 هـ).

35 - المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي المتوفى (770 هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.

36 - المصباح، الكفعمي المتوفى (905 هـ)، مؤسسة الأعلمی للمطبوعات، بيروت، ط 3 (1403 هـ).

37 - الملل والنحل، عبدالكريم الشهرستاني المتوفى (548هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.

38 - مجمع البحرين، الشيخ الطريحي المتوفى (1085هـ)، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ط 2 (1408 هـ).

39 - مودة أهل البيت (عليهم السلام)، تأليف وإصدار مركز الرسالة، قم، ط 1 (1419 هـ).

40 - وسائل الشيعة، الحر العاملي المتوفى (1104 هـ)، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام)، قم، ط 2 (1414 هـ).

41 - الولاية التكوينية لآل محمد (عليهم السلام)، السيد علي عاشور (معاصر).

---